النهار 27-08-2021

حصة لبنان في صندوق النقد: 860 مليون دولار تدخل مصرف لبنان منتصف أيلول وسيناريوات للإنفاق

موريس متى

في 23 آب الجاري، بدأ سريان أكبر توزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة في تاريخ صندوق النقد الدولي بقيمة تعادل نحو 650 مليار دولار، وتمثل هذه المخصصات ما وصفته المديرة العامة للصندوق كريستالينا جورجييفا بحقنة لقاح في ذراع العالم، وإذا استُخدِمت بحكمة، ستكون فرصة فريدة لمكافحة هذه الأزمة غير المسبوقة.

يتيح هذا التوزيع سيولة إضافية للنظام الاقتصادي العالمي حيث تمثل عنصرا مكملا لاحتياطات البلدان من النقد الأجنبي وتحد من اعتمادها على الدين المحلي أو الخارجي الأعلى كلفة بحسب جورجييفا، كما يمكن للبلدان استخدام حيز الإنفاق الذي يتيحه توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم اقتصاداتها وتكثيف جهودها في التصدي للأزمة.

أما بالنسبة الى لبنان، فقد أكد متحدث باسم صندوق النقد الدولي أنّه انطلاقا من موافقة مجلس محافظي صندوق النقد في 2 آب الحالي على برنامج حقوق السحب الخاصة بقيمة إجماليّة عند 650 مليار دولار، ودخول البرنامج حيّز التنفيذ في 23 آب، تمّ بالفعل تحويل حقوق السحب الى حسابات الدول الأعضاء استناداً إلى حصصها. وقد حصل لبنان على حصته وهي 607.2 ملايين دولار من حقوق السحب خاصة به يوم 23 آب الحالي.

تعتبر حقوق السحب كنوع من السندات التي يجب تسييلها او استبدالها مع احدى الدول الأعضاء في صندوق النقد لكي تتحول الى أموال مسيّلة، ومن هنا أجرى لبنان محادثات مع دولة قطر لكي تشتري هذه السندات، او بمعنى آخر ان توافق على إجراء عملة المبادلة لحقوق السحب الخاصة بلبنان، فوافقت الدوحة على الطلب ليتم إنجاز هذه المهمة خلال الايام المقبلة ولتتحول حقوق السحب الخاصة الى أموال بقيمة #860 مليون دولار تدخل في حساب العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان قبل حلول منتصف أيلول المقبل.

حقوق السحب الخاصة غير مشروطة إستنادا الى صندوق النقد الدولي الذي اوصى سابقا بأن يتمّ تخصيص هذه الاموال لدعم احتياطات البنك المركزي، وأيّ استخدام لها يجب أن يكون بطريقة شفافة ومسؤولة، ويأتي لدعم الإصلاحات الماكرو – اقتصادية والحاجات الطارئة للشعب اللبناني. حتى اللحظة يبقى مصير استخدام هذه الاموال غير واضح من قِبل الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان، حيث تشير المعلومات الى ان جزءا من هذه الاموال قد يذهب الى تمويل سلفة جديدة لكهرباء لبنان لتمويل شراء الفيول اويل والغاز اويل للاشهر المقبلة كون النفط العراقي لن يساهم وحده في زيادة ساعات التغذية، وقد يصل حجم السلفة الجديدة الى ما يقارب 200 مليون دولار بالحد الاقصى. كما علمت "النهار" ان جزءا من اموال حقوق السحب الخاصة سيذهب الى تمويل جزء من الاموال المطلوبة للبطاقة التمويلية، وهذا ما سيصار الى توضيحه خلال المؤتمر الصحافي الذي سيعقده وزيرا الاقتصاد والشؤون الاجتماعية مطلع الأسبوع المقبل للإعلان عن إطلاق المنصة الإلكترونية للبطاقة التمويلية.

بالعودة الى تفاصيل آلية توزيع حقوق السحب الخاصة، عادت المديرة العامة لصندوق النقد لتؤكد انه يتم توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء بالتناسب مع نصيب كل بلد من حصص عضوية الصندوق. ويعني هذا حصول البلدان الصاعدة والنامية على نحو 275 مليار دولار، منها 21 مليارا تقريبا تحصل عليها البلدان المنخفضة الدخل وهو ما يعادل نسبة تصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات. ويمثل هذا التوزيع لمخصصات حقوق السحب الخاصة عنصرا بالغ الأهمية في جهد الصندوق الأوسع نطاقا لدعم بلدانه الأعضاء كي تتجاوز أعباء جائحة كورونا، وهو ما يتضمن تمويلا جديدا قدره 117 مليار دولار لخمسة وثمانين بلدا؛ وتخفيف أعباء الديون لتسعة وعشرين بلدا منخفض الدخل؛ وتقديم المشورة بشأن السياسات والدعم في مجال تنمية القدرات لمئة وخمسة وسبعين بلدا لمساعدتها في تحقيق تعافٍ قوي وأكثر استدامة. واستنادا الى جورجييفا ان حقوق السحب الخاصة هي مورد بالغ القيمة ويرجع تحديد أفضل السبل لاستخدامها إلى ما تقرره البلدان الأعضاء في هذا الصدد.

وحتى تُستخدم حقوق السحب الخاصة بما يحقق الاستفادة القصوى للبلدان الأعضاء والاقتصاد العالمي، ينبغي أن تكون هذه القرارات حكيمة ومرتكزة على قدر كافٍ من المعلومات. ولدعم البلدان الأعضاء، والمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة، يقدم الصندوق إطارا لتقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية لتوزيع المخصصات الجديدة، وكيفية معاملتها إحصائيا وإخضاعها للحوكمة الرشيدة، وتأثيرها المحتمل على بقاء الدين في حدود مستدامة. كذلك سيقدم الصندوق تحديثات منتظمة للبيانات المتعلقة بكل الحيازات والمعاملات والمبادلات ذات الصلة بحقوق السحب الخاصة، بما في ذلك تقرير للمتابعة عن استخدام حقوق السحب الخاصة في فترة عامين.

وفي كلمة أتت توازيا مع بدء سريان توزيع حقوق السحب الخاصة، إعتبرت جورجييفا انه لتعظيم المنافع المحققة من هذا التوزيع، يشجع صندوق النقد الدولي البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على التطوع لتحويل بعض حقوق السحب الخاصة إلى البلدان الأكثر احتياجا. وقد تعهدت بعض البلدان بالفعل إقراض 24 مليار دولار، منها 15 مليارا من مخصصاتها الحالية من حقوق السحب الخاصة، إلى "الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر" الذي يقدم قروضا ميسرة للبلدان المنخفضة الدخل، وهذه هي البداية فقط، وسيواصل الصندوق العمل مع بلدانه الأعضاء للبناء على هذا الجهد. كما تواصَل صندوق النقد مع بلدانه الأعضاء بشأن إمكان إنشاء صندوق ائتماني جديد يحمل اسم "الصندوق الائتماني للاستدامة والصلابة"، ويمكن من خلاله استخدام حقوق السحب الخاصة المحولة من البلدان الأعضاء في مساعدة البلدان الفقيرة والضعيفة التي تجتاز تحولا هيكليا، بما في ذلك مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ، ومن الممكن أيضا توجيه حقوق السحب الخاصة لأغراض دعم الإقراض المقدم من بنوك التنمية المتعددة الطرف.